3- تسطيح المحتوى المعرفي للمناهج الجامعية

إن للحط من مكانة المثقف وسلطة المعرفة مضامين مهمة بالنسبة لما يجري في الحياة العامة. لم يقدم المثقفون في مطلع القرن الحادي والعشرين سوى مدخلات متواضعة في المناظرات العامة، ومن المؤكد أن الجمهور لا ينشغل كثيراً بمعركة الأفكار. إضافة إلى ذلك، فإن منح المعرفة مكانة أدنى من مكانة الأهداف البراغماتية ساعد في تعزيز مزاج فكري لا يرحب بالتجريب وتطوير الأفكار القوية. كما أن استبدال المثقف بالخبير أضعف اهتمام الجمهور بمناقشة القضايا الكبرى. وفي مثل هذا المناخ يجد المثقفون من الصعوبة بمكان إيجاد صوت لهم وكذلك إيجاد جمهور يستمع لصوتهم. كما علق بيير هاسنر، «في الشرق كما في الغرب، لا يقتصر الأمر على أن المثقف العام يجد صعوبة في إسماع صوته، بل من غير المؤكد أن عنده ما يقوله»[76].

لقد ترافقت النزعة الفلستينية في ميدان الثقافة مع نزعات مشابهة تؤثر في المناظرات العامة والحياة السياسية. وتتمثل إحدى أوضح تجليات هذه العملية في الانحدار الواضح في معايير المناظرات السياسية. لقد أصبح تلقين الجمهور عبارات سطحية مقتضبة مهارة سياسية من الطراز الرفيع. يقوم كتّاب الخطب السياسية بمهمتهم كما لو كان جمهورهم يتكون من أطفال شاردي الذهن؛ وتنزع النقاشات السياسية إلى أن تكون سطحية، وتهدف إلى تحقيق أهداف قصيرة

الأمد، وخلو من أي أفكار. هذا هو عصر «السياسة الجزئية»، حيث تقدم السياسة نفسها، في بريطانية على الأقل، عبر اللغة منزوعة السياسة للإدارة، والتكنوقراطية والأعمال. يعد السياسيون أنهم «سيفون بما يعدون به»، ويدّعون أن سياساتهم تضيف «قيمة» أو أنها سياسات تستحق «ما يدفع مقابلها». لم تعد السياسات توصف بالجيدة، بل إنها «تستند إلى الأدلة». تستمد من «الممارسات الفضلى». إن ثقة «الطريق الثالث» التي يستعملها حزب العمال الجديد مسخّرة بالكامل للحديث عن العمليات الإدارية التي تعد «بالشفافية، والمساءلة».

في الولايات المتحدة يبدو الخطاب السياسي مصمماً بالفعل للبالغين الذين ينظر إليهم على أنهم يمتلكون القدرات العقلية للأطفال. قامت دراسة مثيرة للقلق تتعلق بالمناظرات الرئاسية أجرتها مجلة برنستون ريفيو، بتحليل مناظرات آل غور - جورج بوش، ومناظرة كلينتون -بوش- بارو عام 1992، ومناظرة كينيدي - نيكسون عام 1960، ومناظرة لنكولن-دوغلاس عام 1858، حيث قامت بمراجعة نصوص هذه المناظرات مستعملة اختباراً معيارياً للمفردات يشير إلى الحد الأدنى من التعليم الذي ينبغي أن يتمتع به القارئ لفهم النص. طبقاً للتحليل، تحدث بوش عام 2000 على مستوى الصف السادس (6.7) وغور على مستوى الصف السابع (7.9). في عام 1992 حقق كلينتون مستوى الصف السابع (7.6) وتمكن بوش من تحقيق مستوى الصف السادس (6.8). وكذلك بارو (6.7) وتعد هذه الإسهامات سيئة مقارنة بمناظرة كينيدي - نيكسون؛ إذ استعمل كلا المرشحين لغة تناسب

طلاب الصف العاشر. ويبدو إنجازهم ضعيفاً بالمقارنة مع أبراهام لنكولن وستيفن دوغلاس، اللذين حققا على التوالي 11.2 و 12.0 [77]. لا شك في أن شرائح من نخبة اليوم الثقافية ستفسر تراجع القدرات الخطابية منذ القرن التاسع عشر على أنه تطور إيجابي؛ باللغة السياسية لهذه الأيام، وتعد لغة جورج بوش التي تناسب تلاميذ الصف السادس أكثر «تشميلاً» وأقل «نخبوية» من لغة أبراهام لنكولن. غير أن هذه اللغة التشميلية تشير إلى أعراض نزعة عامة للتعامل مع الجمهور، كما أنها غير قادرة على فهم الحجج والمجادلات التي يمكن أن تشكل اختباراً للقدرات العقلية لطفل في العاشرة من عمره.

في بريطانيا أيضاً، تصبح الخطابة السياسية على نحو متزايد فتاً مندثراً. في أثناء موسم المؤتمرات الحزبية في عام 2003، وصل قادة الأحزاب الرئيسة إلى درجة جديدة من التدني من حيث محتوى خطبهم. حاول إيان دنكان - سميث زعيم حزب المحافظين تقليد فتى غاضب في الثالثة عشرة من عمره يجادل أصدقاءه في الملعب. وكان محور خطابه في المؤتمر هو وصم طوني بلير «بالكاذب». أما خطاب طوني بلير فقد كان بدوره فارغاً إلى درجة أن عدة أشخاص حضروا المؤتمر أخبروني بأنهم ببساطة لا يستطيعون تذكر ما قاله.

يتم تقديم هذه النزعة التي تستخف بعقول الجمهور في بعض الأحيان على أنها محاولة للتواصل مع أناس يفتقرون ببساطة إلى الثقافة الضرورية لفهم الأفكار المعقدة. غير أن هذه الحجة لا تفسر سبب وجود نزعات مماثلة تتضح في مؤسسات مكرسة لتشجيع ونشر

الفنـون، والثقافـة، والتعليم. بغض النظر عـن الأسباب المعقدة التي تكمـن وراء التسطيح المتعمد للسياسة، فإن أثره على الجمهور واضح بجلاء؛ إذ يصبح هناك احتمال كبير في أن يشعر هذا الجمهور الذي يتـم تلقينه باستمرار عبارات مقتضبـة ومبسطة ومبتذلة بالاغتراب عن عالم المناظرات السياسية. ويتضح هذا التطور على نحو لافت في الجامعات، حيث يصر الطلاب باستمرار على أن «السياسة مملة».

تعكـس اللغة المستعملـة في الجامعات شعوراً عميقـاً بعدم المبالاة وعـدم الثقة تجاه القضايـا والأفكار، وافتقاراً واضحـاً إلى الاهتمام باعتنـاق آراء قويـة مـن أي نوع. يعـبر الكاتب الصحفـي في جريدة نيويـورك تايمـز ميشيكو كاكوتاني عـن هذا المزاج بدقـة في تأملاته حول اللغة المستعملة من قبل طلاب الجامعات الأميركية. «إن التعبير المألـوف «كلـه ماشي» يقـول الكثير عـن ذهنية الطـلاب الجامعيين اليوم» ويضيف، «والشيء ذاته ينطبق على تعابير مقتضبة ومستعملة بكثرة مثل «ما من مشكلة»، «ولا حتى». و«لا تحدثني عن ذلك»[78]. ومع إعطاء قدر ضئيل مـن الأهمية للأفكار، فإن النقاش الفكري اكتسب مدلولات سلبية. يمكـن للباحثين الذين يتابعون أفكارهم بحماسة أن يتهموا اليوم. «بالاستقواء الأكاديمـي». تشجع الجامعات البريطانية الأكاديميـين على حظر الأسلوب «السجالي» في قاعات حلقات البحث وأن يقدمـوا «بنية داعمة» للطلاب. باتت الحجـة القوية تعرف اليوم على أنها نوع من الترهيب العقلي. تتضح هذه المواقف بجلاء أكبر في الجامعات الأميركية. يلاحظ جيف نونوكاوا، أستاذ الأدب الإنكليزي

في جامعة برنستون أن «المناظرة اكتسبت سمعة سيئة في ثقافتنا؛ فقد أصبحت مرادفة لبعض أكثر أشكال الاستقواء «لا فكرية»، لا فرصة للانخراط في ديمقراطية تقوم على تبادل الأفكار»[79].

بالنظر إلى الدرك الذي وصل إليه الحط من سلطة المعرفة، بات من الممكن تفهم المضامين والدلالات السلبية التي اكتسبها تنازع الآراء والمناظرات الساخنة. عندما تتضاءل قيمة مضمون النقاش، لا يعود النقاش بحد ذاته مجدياً. وإذا تضاءلت قيمة الأفكار، يصبح تشبث المرء بوجهة نظره صنواً للعناد وقلة الأدب.

إن انتقاد أفكار شخص آخر بات يفسر مباشرة على أنه تقليل من شأن ذلك الشخص أو يعد شكلاً من أشكال قلة الإحساس، في حين أن مجرد التشكيك في آراء شخص ما يمكن أن يبدو على أنه إهانة شخصية. تلاحظ آماندا أندرسون، أستاذة الأدب الإنكليزي في جامعة جونز هوبكينز، «يصبح الأمر كما لو أن لا فرق بين الشخص والرأي، كما لو أن انتقاد وجهة نظر أو فكرة يلحق الأذى بالشخص نفسه»[80]. إن مزاج النسبية الذي ناقشناه في الفصل السابق، يعزز من الاعتقاد بأن الإصرار على صحة فكرة ما يعد شكلاً من أشكال سوء التصرف. إذا كانت كل وجهات النظر مشروعة وصحيحة، فإن الاختلافات لا يمكن تسويتها عبر المناظرة. إن الرد المقبول تماماً على أي انتقاد يصبح «هذا رأيك» - مما يشكل بياناً واضحاً يصدّق على عدم جدوى المزيد من النقاش.

لقد جعل النفوذ القوي للتيارات النسبية من الصعوبة بمكان الانخراط في مناظرات حول مسائل ذات أهمية. كما يجادل راسل بيرمان وستيفن هابر، «لقد تلاشت إلى حد بعيد المعتقدات المشتركة التي كانت تسمح بالانخراط في النقاش والمناظرات إلى حد بعيد»[81]. ودون لغة فكرية مشتركة وإجماع في الحد الأدنى حول المعايير، يصبح من الصعب إقامة أي مناظرة أو نقاش جاد.

لقد شجع إقصاء الوسط الأكاديمي عن التجربة المكثفة والإبداعية التي تنطوي عليها المناظرات المهمة على نشوء أسلوب ثقافي يحتفي بعدم الانخراط الفكري. لم تعد المناظرات العامة، والسجال، والسعي الحثيث وراء الأفكار، وهي خصائص كانت فيما مضى تعد جوهرية للحياة الأكاديمية، تحظى تلقائياً بالاحترام. لم تعد الحرية الأكاديمية حقاً مصوناً يجد من يدافع عنه. تقليدياً كان الأكاديميون، ولا سيما علماء الاجتماع منهم، في طليعة المدافعين عن مبدأ حرية التعبير. في هذه الأيام، يحاول الأكاديميون أن ينكروا على زملائهم الحق في التعبير الحر عن آرائهم. تشكل الحملة التي شنت لمنع توم بولين من التحدث في جامعة هارفارد على أساس أنه معادٍ للسامية، وفرض محرر إحدى الدوريات الأكاديمية في مانشستر للرقابة على أكاديميين إسرائيليين لأنهم إسرائيلون، دليلاً على النزعات غير الليبرالية التي تسود الوسط الأكاديمي.

لقد أصبحت الحرية الأكاديمية أمراً قابلاً للتفاوض. في الولايات المتحدة لم تظهر معارضة تذكر لفرض قواعد للتحدث في الجامعات

تحظـر التحدث عما يمكـن أن «يسـيء أو يزعـج». وفي المملكة المتحدة لم يظهـر أي تململ حيال فرض عمليـات وأنظمة تحد من السعي الحر مـن أجل المعرفـة والبحث. بـات على الأكاديميـين أن يتأكـدوا من أن تدريسهم ينسجم مع «حصائل تعليمية» يتم تصميمها من قبل موظفين بيروقراطيين لتلبية متطلبات تفرضها معايير قياس خارجية.

لم يعد المحاضرون يدرّسون ما يعتقدون أنه ينبغي تدريسه، وبالتأكيد ليـس لديهم الحق في المحاضرة في مـواد لا يمكن إظهار حصيلة التعلم فيهـا سلفاً. لحسـن الحظ، وبالرغم من هذه الإجـراءات الرسمية، ما زال الباحثـون يدرّسـون ما يعتقـدون أنه ينبغي تدريسـه، غير أن قبول هذه المعايير البيروقراطية يشير إلى الأساس الهش للحرية الأكاديمية.

لا شـك في أن الكلمـات يمكـن أن تزعج وتسيء. غـير أن أحد أدوار الجامعـة يتمثل في التشكيك في الحقائـق التقليدية. وقد تطلبت دراسة الأفكار دائماً أن يشكك المثقفون فيما هو مقدس وأن يذكروا ما لا ينبغي ذكـره. وتعلم المؤسسة الأكاديمية المتحضرة أعضاءها ألا يأخذوا النقد على منحى شخصي. وألا يشعروا بالإساءة أو الانزعاج من الأفكار التي لا تريحهـم، كما أنها تعلّم أعضاءها كيـف يتعاملون مع حالة الانزعاج أو الإساءة هذه.

إن المواقـف غير المبالية تجاه المناظرة الحرة غير المقيدة، والافتقار إلى الحماسة للانخراط في السجال، تسهم في إحساس أوسع بالاعتلال السياسـي. بدلاً من مواجهة مـزاج الجمهور المتمثل في عـدم المشاركة وعـدم المبـالاة، فإن مثل هذه المواقف تـؤدي إلى ترسيخ هذا المزاج. إن

غيـاب الالتزام الثقافي في المناظرة لا يتسبب في عدم انخراط الجمهور في العملية السياسية؛ بل إن الأمرين مرتبطان ببعضهما على نحو وثيق. الأهم من ذلك هو أن المكانة المتضائلة للمناظرة يشير إلى قلة الاحترام الذي يسبغه المجتمع على المجادلات الفكرية.

جمهور غير مشارك

بـات السياسيون يدركـون أن روابطهـم السياسيـة، والأيديولوجية والأخلاقيـة بجمهور الناخبين هشة. لم تعد الأشكال التقليدية للسياسة الحزبيـة، والقيـم والهويـات السياسيـة تحظـى بالقبول لـدى جمهور خـاب أملـه في العمليـات السياسيـة. إن عـدم ثقة الجمهـور بالسلطة يؤكدهـا اغـتراب النـاس عن النظـام الانتخابـي. لقـد أصبحت عدم المبـالاة بالتصويـت على الطريقـة الأميركية إحدى حقائـق الحياة في أوروبـا الجديدة، حيث تعتقـد نسبة كبيرة من النـاخبـين أن التصويت إضاعة للوقت. إن انخفاض عدد المشاركين في التصويت يؤثر في سلطة الحكومـات الحساسة جـداً تجاه تضـاؤل شرعيتها. لسـوء الحظ فإن الاستجابة الطاغيـة للسياسيين لا تكون بإعادة الصلة مع الجمهور، بل بتجنب المشكلة عبر البحث عن حلول مبسترة.

ونـرى على نحـو متزايـد أن كل انتخابـات يمكن أن تصبـح تذكاراً محرجـاً بالبيان السياسي الـذي نعيشه. إن عدم المبـالاة لم تعد تعبيراً مناسباً لوصف التآكُل المستمر في مشاركة الجمهور في الحياة السياسية في الولايـات المتحـدة. في كل انتخابات رئاسية تقريبـاً منذ عام 1960،

تراجعت مشاركة المقترعين بشكل مطرد - من 62.2 في المئة من عدد الأشخاص الذين يحق لهم الاقتراع في عام 1960، إلى 50.1 في المئة في عام 1986. في أثناء انتخابات عام 1996. لم تتجاوز نسبة الأشخاص الذين كلفوا أنفسهم عناء المشاركة في الاقتراع 49 في المئة من العدد الإجمالي للأشخاص في سن الانتخاب - وهي أقل نسبة مشاركة منذ عام 1924. وشكلت انتخابات عام 2000 استمراراً لهذا الاتجاه، حيث شارك 50 في المئة فقط من المقترعين المسجلين. ويعد اغتراب الجمهور عن العملية السياسية مثيراً للاهتمام على نحو خاص فيما يتصل بانتخابات عام 2000. على عكس انتخابات عام 1996، حيث كان ينظر إلى النتيجة على أنها تحصيل حاصل، فإن انتخابات عام 2000 كانت الأكثر انفتاحاً منذ عقود. وبالرغم من ذلك فإن عدد الأميركيين الذين شاركوا في التصويت كان هو نفسه تقريباً لعام 1996. وطبقاً للجنة دراسة الناخبين الأميركيين، فإن الأثر التراكمي لعدم انخراط المقترعين خلال الثلاثين عاماً الماضية هو أن «25 مليون أميركي ممن كانوا يقترعون في الماضي لم يعودوا يقترعون اليوم». وبالرغم من ذلك فإن مشاركة المقترعين في الانتخابات الرئاسية تبدو مرتفعة بالتأكيد مقارنة بالتصويت للمرشحين لمجلس النواب، حيث كانت نسبة المقترعين في انتخابات هذا المجلس نحو 35 في المئة في تسعينيات القرن العشرين.

في أعقاب الحادي عشر من أيلول، اعتقد المعلقون الصحفيون أن هذا الحدث التراجيدي والإحساس بالوطنية الذي نشأ عنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية. غير أنه تبين بسرعة أنه حتى

حدث بمثل هذه الجسامة لا يمكن أن يضع حداً لهذا النمط من انعدام المشاركة. الانتخابات التمهيدية الثمانية عشر التي سبقت 5 تموز/ يوليو 2002 «لم تشهد فقط إقبالاً منخفضاً، بل سجلت أضعف نسبة إقبال، حيث شارك ثمانية في المئة من الديمقراطيين وسبعة في المئة من الجمهوريين في الاقتراع»[82].

كما لا يمكن للمعلقين الأوروبيين أن يشعروا بالفوقية حيال الأمية السياسية للناخبين الأميركيين. في بريطانية، الوقائع تتحدث عن نفسها. جدير بالتذكر أنه في عام 1997، حظي حزب العمال الجديد بدعم 31 في المئة فقط ممن يحق لهم التصويت. وكان الإقبال على تلك الانتخابات الأقل منذ عام 1945. حتى حملة العلاقات العامة المبالغ فيها التي أحاطت بتفويض الصلاحيات البرلمانية في أسكتلندا وويلز فشلت في اجتذاب اهتمام الجمهور. كانت مشاركة المقترعين في هذه الانتخابات «التاريخية» في عام 1999 دليلاً على أن الجمهور كان ينظر إلى هذا التفويض على أنه حدث مسرحي لا أكثر. 46 في المئة فقط ممن يحق لهم التصويت في ويلز شاركوا في الاقتراع، أما في أسكتلندا فقد أقنعت حملة إعلامية كبيرة صممت لتشجيع المشاركة إلى نسبة إقبال بلغت 59 في المئة - وفي إحدى محطات الاقتراع في سندرلاند، أدلى 15 شخصاً فقط من أصل 1000 شخص يحق لهم التصويت بأصواتهم. في انتخابات عام 2001، برزت قضية عدم المبالاة بوصفها القضية المهيمنة على المناظرات السياسية - وبلغت

نسبة الإقبال أدنى حد لها وهو 59 في المئة. وعاد توني بلير إلى منصبه بدعم 24 في المئة فقط من مجموع أصوات من يحق لهم التصويت.

وتشكل الانتخابات الفرعية في برينت إيست في أيلول/سبتمبر 2003، مثالاً على عملية الابتعاد عن المشاركة السياسية. بعد أن تمكن الديمقراطيون الأحرار من الفوز بهذا المقعد الذي كان العمال يفوزون به تقليدياً، تم تشخيص النتيجة على أنها «زلزال سياسي» «وأكبر ضربة للمسيرة السياسية لتوني بلير». غير أن نظرة متفحصة لهذا الحدث تظهر أن ما وصف بالزلزال كان حصيلة لعاملين هما: انخفاض عدد المشاركين في الانتخابات وخيبة أمل المقترعين بسياسات الحكومة. فبنسبة اقتراع 36 في المئة كانت هذه أسوأ انتخابات فرعية على هذا المستوى في تاريخ السياسة البريطانية من حيث المشاركة.

إن عدم المبالاة وعدم المشاركة تؤديان إلى ظهور ردود فعل تتراوح بين العداء للسياسة والحياد السياسي. والطبقة السياسية تعي ذلك؛ إلاّ أنها وبدلاً من أن تحاول معالجة المأزق الكامن وراءها وعدم الثقة في العملية السياسية عبر تطوير مُثل سياسية يمكن أن تلهم جمهور الناخبين وتدفعهم إلى الاقتراع، فقد تمثل رد فعلها في الاستسلام لعملية التسطيح. تمثل إقالة حاكم كاليفورنيا غراي ديفيس، وانتخاب أرنولد شوارزينيغر بدلاً منه عام 2003، دليلاً على انتصار الأمية السياسية في العالم الأنغلوسكسوني. لم يكن هذا الحدث مجرد انتصار للشخصية على السياسة، بل حصيلة الانحدار المروع لسلطة المثل العليا.

يجسد أرني (أرنولد شوارزينيغر) السياسي المعادي للسياسة الذي لا يدّعي بأنه يمثل شيئاً.

قد يبدو هذا الحدث على أنه خاص بكاليفورنيا، وأنه لا يمكن أن يحدث في أوروبا، لكن وكما ذكّرت صحيفة لوفيغارو الفرنسية قراءها، «لا ينبغي أن تسخروا من أرنولد شوارزينيغر؛ لأن ما تخترعه كاليفورنيا تتبناه أمريكة وتقلده أوروبا في النهاية»[83].

إن التراجع المستمر في مشاركة المقترعين يرتبط مباشرة بعملية أوسع؛ إذ إنّ غياب المشاركة يقدم مؤشراً واضحاً على خيبة الأمل وانعدام الثقة في النظام السياسي القائم. تشير مسوحات المواقف العامة للناس في الولايات المتحدة بأن الرضى عن الحكومة تراجع على نحو مستمر في أثناء العقود الأخيرة. في حين أن 75 في المئة من الأميركيين كانوا يثقون في أن حكومتهم تفعل الصواب، انخفضت هذه النسبة إلى 28.2 في المئة عام 1990. ومنذ مطلع هذا العقد، استمرت الثقة في السياسيين في الانحدار. وجد مسح أجرته غالوب عام 1996، بعنوان «في حالة من عدم الاتحاد» أن 64 في المئة من المشاركين في المسح كانت ثقتهم ضئيلة أو معدومة بأن المسؤولين الحكوميين يقولون الحقيقة.

دراسة رئيسة أجراها معهد بروكينغز في أيار/مايو 2005، وجدت أن حتى موجة الوطنية التي اجتاحت أمريكة في أعقاب الحادي عشر من أيلول تُرجمت إلى نمو دائم للثقة في الحكومة الأميركية. أظهر هذا المسح أن نسبة الأميركيين الذين كانوا يعبّرون عن احترامهم

لحكومتهم في عام 2001، كانت 29 في المئة وأن هذه النسبة قفزت إلى 57 في المئة في أعقاب الحادي عشر من أيلول 2001. غير أنه بحلول أيار/مايو 2002، كانت ثقة الناس بالحكومة الفدرالية قد تراجعت مرة أخرى إلى 40 في المئة، وشعر الخبراء أن الفرصة لإعادة تشكيل علاقة تتسم بالثقة كانت قد تلاشت[84].

المسوح في أوروبا تدل على نمط مشابه، حيث تشير دراسات أجريت في الاتحاد الأوروبي إلى أن زهاء 45 في المئة من السكان غير راضين على الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية؛ في بريطانية، تظهر المسوح مستوى مرتفعاً من قلة ثقة الناس بالسياسيين. استنتج استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب في نيسان 1995، أن آراء معظم الناس بأعضاء البرلمان كان «متدنياً» أو «متدنياً جداً». قبل عقد من الزمان، كان ثلث الناس فقط يتبنون هذا الرأي. وطبقاً لمسح آخر أجري عام 1994، كان 24 في المئة فقط من السكان يعتقدون بأن الحكومة البريطانية تضع المصلحة الوطنية فوق مصالح حزبها[85]. ويأتي السياسيون دائماً في أسفل قائمة المهن التي يثق بها الجمهور. وجد مسح أجرته مؤسسة آي.بي.أم في حزيران/يونيو 1999، أن عشرة في المئة فقط ممن شملهم المسح قالوا: إنهم يثقون بالسياسيين كثيراً، و 65 في المئة فقط ممن شملهم المسح قالوا: إنهم يثقون بهم قليلاً، و 25 في المئة لا يثقون بهم على الإطلاق[86]. وأشارت دراسة أجرتها البي بي سي في شباط/فبراير 2002، إلى أن العديد من الناس تحت سن الخامسة والأربعين يعدون السياسيين «دجالين»، و «كذابين»، وأن الاستماع إليهم «مضيعة للوقت»[87].

في أثناء تسعينيات القرن العشرين انعكس تدهور الثقة الشعبية في مزاج من الشك، على المستوى الوطني، تجاه النظام السياسي نفسه. وما نشأ كان نوعاً من العداء للسياسة، وعدم ثقة بالسياسيين المنتخبين وهوس بالفضائح والفساد في وستمنستر وواشنطن. اتسم عهد الرئيس كلينتون بالفضائح الدائمة، وأحيط انتخاب بوش بقدر كبير من الإشكاليات؛ لتتبعه فقط سلسلة من فضائح الشركات التي تُوِّجت بانهيار شركة إنرون. لقد كان نجاح حزب العمال الجديد في تصوير المحافظين على أنهم حزب الفضائح حاسماً في نجاحه الانتخابي عام 1997 - غير أن حكومة حزب العمال الجديد سرعان ما وجدت أنها لم تكن تتمتع بالمناعة ضد سياسة الفضائح. أعقب الانتصار الانتخابي لعام 1997، موجة من الفضائح الصغيرة التي تورط فيها أعضاء برلمان ووزراء عماليون، واستمرت الفضائح بملاحقة الحكومة طوال عام 1998، فأُجبر عدد من الوزراء على الاستقالة. وبدل اللغط الكثير الذي أثير حول قضية شيري غيت في كانون الأول/ديسمبر 2002 -على الرغم من عدم وجود أي ادعاء بأن زوجة رئيس الوزراء ارتكبت أي خطأ- على أن انعدام الثقة بالحكومة أصبح خاصية دائمة للحياة في بريطانية.

إن استنزاف الحياة السياسية لا علاقة له بالفساد السياسي، أو القادة السياسيين غير الأكفياء، أو البيروقرطيات غير الحساسة. إن ما تغير في أثناء العقدين الماضيين هو معنى السياسة ذاتها. في بداية القرن العشرين، كان يطغى على الحياة السياسية بدائل مختلفة جذرياً. وكانت الفلسفات السياسية المتنافسة تقدم رؤى متباينة لما

يشكل المجتمع الجيد. وكان النزاع بين هذه الإيديولوجيات في كثير من الأحيان شرساً وأدى أحياناً إلى اشتباكات عنيفة، وحتى إلى ثورات. لم يكن «اليمين» و «اليسار» مجرد شعارات وتصنيفات؛ بل كان يسبغ على الأفراد هوية تفصح عن رؤيتهم لحياتهم، وتصادم الأنصار المتحمسين للتغيير الثوري مع المدافعين ببسالة عن النظام الرأسمالي، وهيمنت هذه الرؤى المتنافسة على المجريات اليومية للسياسة.

حلت نهاية القرن لتقدم مشهداً سياسياً مختلفاً جذرياً. اليوم، لم يعد هناك عوامل مشتركة بين السياسة والأفكار والعواطف القوية التي كانت تشكل التزامات الناس وكراهيتهم طوال القرن الماضي. لم يعد هناك مجال لا للمدافع المتحمس عن معتقد اقتصاد السوق المفتوح، ولا للداعي بقوة إلى التحول الثوري. سيكون من الخطأ الاستنتاج أن السياسة قد أصبحت ببساطة أكثر اعتدالاً. إن القضايا الكبرى لزمننا - الكارثة البيئية وشيكة الحدوث، والتهديدات التي تتعرض لها صحتنا، والفيروسات القاتلة، وأسلحة الدمار الشامل - باتت تقدَّم بوصفها قضايا فوق السياسة. وبات يعتقد على نطاق واسع أن العالم خرج عن السيطرة وأنه ليس بوسع البشر فعل الكثير للتحكم في هذه التطورات أو التأثير في قدرهم بعد أن حُرمت البشرية من خيارتها وبدائلها، فرض عليها الاستسلام لرؤية للعالم وصفتها مارغريت تاتشر ببلاغة وإيجاز بقولها «ما من بديل».

إذا كان صحيحاً بالفعل أنه لم يعد هناك بديل، فإنه لم يعد للسياسة معنى، فدون البدائل، تصبح المناظرة مجرد استعراض فارغ حول

قضايا سخيفة. ويفرض على السياسيين تضخيم مقترحات مبتذلة نسبياً لجعلها ترقى إلى مستوى ابتكارات رئيسة في السياسات. هذا هو عصر «السياسة الجزئية»، عبر لغة الإدارة المفرغة من السياسة. لقد تصاحب نمو الأسلوب السياسي الإداري مع التحول نحو القضايا الشخصية، فحتى الحركات الاجتماعية تمثلت أسلوباً مفرطاً في الذاتية والشخصية في اعتماد مفرداتها السياسية. إن شعار «ليس باسمي»، الشعار البارز للمتظاهرين ضد حرب العراق عام 2003 هو تعبير عن التفضيلات الشخصية، «ليس باسمي» أمر يتعلق بي، لا بك.

تهيمن الشخصيات والسلوك الشخصي على عرض وتقديم السياسة المعاصرة. وحيث تم إفراغ الحياة العامة من محتواها، فإن الاهتمامات الخاصة والشخصية دخلت الحياة العامة لتملأ هذا المحتوى. وآتياً، فإن العواطف التي كانت تثيرها فيما مضى الاختلافات الإيديولوجية، باتت الآن مسرحاً لسوء السلوك الشخصي، والمشكلات الخاصة، وصراع الشخصيات. إن الحياة الخاصة للسياسيين تثير قدراً من الاهتمام أكبر مما تثيره طريقتهم في إدارة وظائفهم العامة. في بريطانية، يلاحَظ أن برنامج تلفاز الواقع «الأخ الأكبر» «يثير عواطف لم يعد بوسع السياسة أن تثيرها»[88]. في الولايات المتحدة، يهدف برنامج تلفازي اسمه المرشح الأميركي إلى استعمال صيغة تلفاز الواقع لاختيار «مرشح الشعب» من بين متنافسيه. ويتم تبني هذه الصيغة في المملكة المتحدة ويحتمل أن يتم بثه قبل الانتخابات العامة القادمة. مع نفور أعداد كبيرة من الناس من «السياسة الإدارية»، هل من المفاجئ أن يلجأ السياسيون إلى منتجي تلفاز الواقع؛ ليتعلموا كيفية التعامل مع جمهور غير مهتم؟

إعادة الانخراط عبر أدنى العوامل المشتركة

يعد عدم انخراط الناس في مؤسسات المجتمع الخاصية المميزة لحياة السياسية المعاصرة. كما أنها المشكلة الرئيسة التي تستهلك طاقات المؤسسات السياسية والنخب الثقافية. للأسف، فإن هذه المجموعات خرجت باستنتاج مفاده أن عدم المبالاة والانسحاب يأتيان استجابة لثقافة سياسية أكثر تعقيداً وتحدياً مما يستطيع الناس العاديون استيعابه. ومن هذا المنظور، فقد استنتجت النخب السياسية أن طريقة إعادة الانخراط تتمثل في أن تكون هذه العملية أقل تطلباً وأقل تحدياً. ما يسمى عادة «سياسة التشميل» ما هو إلا مشروع مصمم لتحاشي المشكلة، وذلك بطلب القليل جداً من الناس، والسعي لإيجاد حلول تقنية للاعتلال السياسي.

بدلاً من القلق حيال افتقار السياسة المعاصرة إلى الجوهر، تعتقد النخبة الثقافية بأن الطريق إلى إعادة التواصل مع الجمهور يكمن في الإمعان في التسطيح. يميز هذا الموقف مختلف المشروعات التي تصمم لاحتواء مشكلة الإقبال المنخفض على الانتخابات. بدلاً من محاولة تحسين معايير الخطاب السياسي أو تشجيع المشاركة عبر المناظرة، فإن السياسيين والمسؤولين يسعون لجعل عملية التصويت أسهل ما يمكن وتتطلب أقل جهد ممكن. وتبرير هذا المشروع هو الافتراض المريب بأن سبب امتناع الناس عن التصويت هو أنهم مشغولون جداً، أو لأنهم يجدون العملية صعبة بدلاً من الاعتراف بحقيقة أنه بالنسبة للعديد من الناس، فإن التصويت عملية لا جدوى منها، هناك نزعة لتعقيد

الأمـور بالاقتراح بأن المشاركـة الانتخابية عملية صعبة ومرهقة للغاية. يبـدو أن الذهاب إلى مركـز انتخابي، وملء استمـارة انتخابية ورميها في صندوق يشكل تحدياً يتجـاوز القدرات الذهنية والأخلاقية للبالغين المعاصريـن. وهكذا عرضـت الإعلانات التـي نشرها المجلس البلدي في لوشـام، في انتخابـات رئيس بلدية لنـدن في كانـون الأول/ديسمبر 2001، أريكـة مريحة، ورجلاً في حمـام، لتشجيع المقترعين على البقاء في منازلهـم وإرسال بطاقات اقتراعهم بالبريـد. وأشار باري كويرك، المسـؤول التنفيذي في المجلس، علـى الناس بأن «يسترخوا ببساطة على الأريكـة ويصوتوا. وأضـاف: «إن الأمر بهذه البساطـة - لم يعد هناك حاجة للمشي المتثاقل تحت المطر للوصول إلى المركز الانتخابي».

من وجهة نظر المثل الديمقراطية، فإن الاقتراع ينطوي على المسؤولية والنيـة والعزم على تحقيق اختـلاف. أما اليوم، فقد بـات المثل الأعلى القائـل: إن الاقتراع ينطوي على نوع من الالتزام بالعملية الديمقراطية يحتل مرتبة ثانوية مقارنة بالفكرة البراغماتية في جعل الاقتراع نشاطاً يتطلـب أقل قـدر ممكن من الجهـد. ويستحسن ألا يُطلـب من المقترع أي شـيء يتجـاوز الفعل الذي لا معنـى له والمتمثـل في الضغط على زر أو شطـب صندوق على استمـارة وهو مرتاح في منزلـه. وكما يمكن أن نتوقع، فإن هذا التسخيف المهني لعملية الاقتراع يتم تبريره على أساس أن العمليـة الانتخابيـة ينبغي أن تكـون تشميلية إلى أكـبر حد ممكن. فعـبر بـذل الحد الأدنى من الجهـد، يمكن حتى لغـير المبالين بالعملية أن يشاركـوا في هذا الشكل الكاريكاتوري للمشاركة الديمقراطية. ويتم

تصوير المثل الأعلى للمواطن النشيط والمهتم، وعلى نحو متزايد، على أنه رمز لحقبة نخبوية من الماضي.

يتم طرح مقترحات، في أوقات مختلفة، من أجل إعادة التواصل مع جمهور الناخبين عبر وضع صناديق الاقتراع في محال السوبر ماركت وغيرها من المواقع التي يرتادها الناس ومأسسة عملية الاقتراع على الهاتف، أو الإنترنت، أو عبر الرسائل النصية، أو الاقتراع البريدي. في بريطانية، اقتُرح الاقتراع الإلكتروني أداة لإعادة إحياء العملية السياسية. في عام 2003، تم تطبيق الاقتراع الإلكتروني بشكل تجريبي في الانتخابات المحلية في إنكلترا. وكما يمكن أن نتوقع، فإن هذه المبادرة اقترحت على أساس أنها طريقة تشميلية للتقدم. نك رينزفورد، وزير الحكم المحلي، برر هذه الخطوة على النحو الآتي:

> تهدف هذه البرامج التجريبية في عمليات الاقتراع إلى رفع نسبة المقترعين، ولا سيما بين المجموعات الرئيسة من السكان الذين يمكن ألا يشاركوا دون هذه الوسائل المبتكرة، مثل الأشخاص الذين يعملون خارج المنطقة، وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون مشكلات في التنقل[89].

وفي وقت يعتقد فيه عدد قليل جداً من الأشخاص بجدوى الاقتراع في الانتخابات المحلية، فإن فكرة أن مجموعة كبيرة من الناس «يُستبعدون» بسبب ظروفهم هي إلى حد بعيد من نسج الخيال الخصب لنخبتنا الثقافية.

تظهر التجربة التاريخية أنه عندما يريد «المستبعدون» أن يتم «تشميلهم» فإنهم يبرعون في كسر الحواجز التي تعيق مشاركتهم. لقد تم كسر القيود التي فرضت على حق الاقتراع من قبل الحركات الجماهيرية للعمال، والنساء، والأقليات. عندما يؤمن الناس أن الاقتراع يحدث أثراً، فإنهم يستفيدون من الفرصة بكل أبعادها كجمهور مسيَّس. هؤلاء ليسوا بحاجة إلى حلول إلكترونية تحوّل فعل الاقتراع إلى مجرد لفتة شخصية ليست ذات معنى. كما في معظم المبادرات المصممة لتشجيع التشميل، فإن الهدف من التشميل تتم مصادرته. كما يهزأ مشجعو التشميل من المتاحف «النخبوية»، والتعليم التقليدي والمكتبات التقليدية التي تركز على الكتب، فإن المدافعين عن الاقتراع الإلكتروني يهاجمون الطرق التقليدية في التصويت. أعلن رينزفورد قائلاً: «لا نعتقد أن بوسعنا أن نقول للناس: إن بإمكانهم فقط أن يقترعوا بالطريقة التقليدية في غرفة اقتراع متهالكة في كنيسة أو مدرسة باستعمال قلم رصاص كليل»[90]. بتصوير ما يسمى الاقتراع التقليدي على أنه واجب كئيب مفروض على المواطن البريطاني، ينجح رينزفورد في تحويل سمة أساسية من سمات الحياة السياسية إلى عبء لا يمكن لشخص عاقل أن يتحمله. تصبح الكنائس الباردة هي المسؤولة وليس عدم مبالاة المقترعين ولا الثقافة السياسية التسطيحية التي تخرج بحلول استعلائية كهذه.

تعكس المبادرات العديدة التي أنتجها خيال دعاة الاقتراع التشميلي بوصفه حلاً سريعاً وسهلاً للتخلي عن الاعتقاد بإمكانية إعادة تشكيل جمهور ديمقراطي نشط. إن سياسة التشميل تتوجه إلى الفرد، وليس إلى

قطاع أوسع من المجتمع. وتهدف الأشكال الهزلية المتمثلة في التفاعلية، و لاقتراع البريدي، والاقتراع الهاتفي إلى التواصل مع الشعب بوصفه يتكون من أفراد منفصلين، وليس بوصفه جمهوراً مثقفاً.

غير أن فردنة فعل الاقتراع يحرمه من أي معنى. يتم استبدال المسؤولية الجماعية بالتركيز على ما يلائم الأفراد. ومن شأن مثل هذه المبادرات أن تقلل من فاعلية العمل الجماعي ومن الحوافز المتوافرة لدى المجتمع وتزيد من الدافع الفردي على حساب الدافع الجماعي. في الانتخابات المحلية التي جرت في أيار/مايو 2000، وضعت مقاطعة واتفورد في هارتفوردشاير صناديق اقتراع في المحال التجارية وسمحت للمقترعين بالإدلاء بأصواتهم في عطلة نهاية الأسبوع، عندما يكون عدد أقل منهم في العمل. وماذا كانت النتيجة؟ انخفضت نسبة المقترعين بنحو عشرة في المئة إلى 27 في المئة من عدد الأشخاص الذين يحق لهم الاقتراع[91]. يمكن للناس أن يصوتوا على موسيقاهم الكلاسيكية المفضّلة أو نجمهم المفضل في الغناء الشعبي. ويطلب التلفاز التفاعلي والإنترنت على نحو منتظم منك أن تعبر عن رأيك في جملة من القضايا. كلما فقد فعل الاقتراع معناه والغاية منه، كلما بذل المزيد من المحاولات اليائسة لإعطاء الناس فرصة أخرى «ليعبروا عن آرائهم».

لقد لاحظ المعلقون البريطانيون، وليس دون مسحة من الحسد، أن عدداً أكبر من الشباب يقترعون على شخصيتهم المفضلة في برنامج تلفاز الواقع الأخ الأكبر مما يفعلون في الانتخابات. وبالفعل،

فقد أشير على نحو متكرر إلى أن السياسيين يمكن أن يتعلموا بعض الدروس المهمة من هذا البرنامج. في تقرير نشرته «جمعية هانسارد» حول هذه النقطة، يكتب واضع التقرير، ستيفن كولمان، وهو أكاديمي في جامعة أكسفورد، أنه ينبغي على السياسيين أن يجدوا طرقاً مثيرة لاستعمال التقانة لمنح الناس المزيد من السيطرة على الطرق التي ينظرون فيها إلى العملية السياسية. يجادل كولمان قائلاً: «إن طريقة تحديد الديمقراطية السياسية من الفيتو الثقافي الحالي الذي يحيط بها تتطلب مفهوماً جديداً للمساءلة المتبادلة؛ واستعمالاً إبداعياً ومثيراً لتقانة التفاعل الحديثة»[92]. تنطوي فكرة هذا الحل التقاني على أن التفاعلية هي بشكل ما شبيهة بالمشاركة السياسية. من هذا المنظور، فإن إشراك الأطفال هو الأسهل – فهم دائماً يريدون أن يعبروا عن آرائهم بلاعب كرة القدم أو بنجم الغناء الشعبي المفضل لديهم. وهكذا فلا عجب أن عدداً كبيراً من مجموعات التحفيز والإقناع البريطانية تشن حملات لخفض سن الاقتراع إلى 16 عاماً.

شعبوية نخبوية

إن النزعة لإعادة تعريف المشاركة الديمقراطية باستعمال الفكرة واسعة الانتشار في «التعبير عن الرأي» ترتبط بالأجندة السياسية للتشميل. تهدف هذه الأجندة إلى معالجة مشكلة عدم المشاركة عبر برنامج شعبوي يجمع بين الإطراء على الناس ومعاملتهم بوصفهم أطفالاً. إن مشروعاً يروج للتشميل ليس بحاجة إلى أي معنى باستثناء

تقديم شكل ظاهري من أشكال المشاركة. ولهذا السبب يُنظر إلى شبكة الإنترنت على أنها الموقع المثالي للمشاركة من قبل الشعبوية النخبوية في زمننا هذا. الكاتب البريطاني جورج والدن أشار إلى أن هذا الشكل من المشاركة لا معنى له عندما لاحظ: «ما هي الميزة التي تجنيها الديمقراطية عندما يتمكن رئيس الوزراء من التظاهر بالتحادث مباشرة مع الناس، في حين أن كل ما يحدث في الواقع هو أن شكاوى الجمهور المعروفة غالباً يتم إدخالها إلى الكمبيوتر من قبل الموظفين الحزبيين وتتم صياغة إجابة موحدة، يدعَّى بأنها على لسان رئيس الوزراء، وطباعتها على الكمبيوتر؟»[93].

في الماضي كانت الشعبوية ترتبط بأجندة أوسع. أما اليوم فلا يبدو أن لها أي دور باستثناء التواصل مع الناس. لقد بات التواصل أو التفاعل بديلاً عن قول شيء ذي معنى. إن التشميل هو فضيلة ذاته، ولا يهم كثيراً في أي شيء يتم تشميل الفرد. كما أجادل في الفصل الخامس، فإن التشميل لغاية ذاته يصوغ أيضاً سياسات مثل توسيع الوصول إلى التعليم العالي، والفنون والثقافة. ينجذب السياسيون على وجه الخصوص إلى المبادرة الطفولية الجديدة المصممة «لإعادة التواصل» مع الجمهور. في بريطانية قام السياسيون حتى باستشارة بيتر بازالغيت، صاحب فكرة برنامج تلفاز الواقع الأخ الأكبر؛ كي ينصحهم حول كيفية التواصل مع المقترعين الشباب.

إن الاكتفاء بادعاء المشاركة يعكس التوقعات المتدنية التي تمتلكها النخبة الثقافية إزاء الجمهور. يعتقد ستيفن كولمان من جمعية هاسارد

بـأن السياسـة «شديدة الانغـلاق والغموض بالنسبة لمعظـم الناس، وهم حرفياً لا يفهمون ما يجري». يكمن وراء الأجندة الشعبوية للتشميل ازدراء نخبـوي تجاه الناس. والتعبـير الأكثر وضوحاً لهـذا الازدراء في كثير من الأحيـان يوجد بين النشطـاء السياسيين الليبراليـين أو اليساريين الذين يفترض بهـم أن يعرفوا بشكل أفضل. ما تنطوي عليـه فكرة أن المشاركة ينبغـي أن تصبح أقل صعوبة هـو أن إمكانات الناس متواضعة. بدلاً من الإقرار بموت الأفـكار السياسية، يتم اتهام الجمهور بالغباء. في الولايات المتحدة، أدى هذا الموقف المتعالي ببعض نشطاء الحزب الديمقراطي إلى رد هزيمة المرشح الرئاسي في انتخابات عام 2000، إلى غباء الناس.

يقـول مايكل غرونيوالـتر، أحد النشطاء الليبراليـين: إن «التهذيب والحـوار الذكي أداتـان مفيدتـان بين الناس الأذكيـاء»، لكنهما غير مناسبتـين للتعامـل مع الجمهـور. ويجـادل: أعتقد بالفعـل أن المشكلة تكمـن في أننا بوصفنـا ليبراليين بشكل عام أذكى وأكـثر ثقافة وتعقلاً وأننـا مستعـدون لبذل جهود مذهلـة لإقناع الناس بنزاهـة ومشروعية محاولاتنـا الحكيمـة والعادلة. أما الجمهور، في حـال انتبه أحد لذلك، فإنه لا يتمكن دائماً من فهم ذلك! أعتقد أن المشكلة ليست في المتحدث، بل في معظم أفراد الجمهور[94].

وطبقـاً لأحـد زمـلاء غرونيوالـتر، فقد أصبـح الجمهـور الأميركي «جمهـور ناخبي الوجبـات السريعة»، وكما لـو أن الأميركيين يعانون على نحو جماعـي وباء «اضطراب عجز الانتباه». يهدف هذا التقويم السلبي لـناخب الأميركي إلى تبرير تسطيح الرسالة الديمقراطية.

«لقد آن الأوان كي يستعمل الليبراليون الشعارات، والأقوال المقتضبة اللاذعة والصور للربط بين بوش وإدارته وأخدانه بأجندتهم الفاسدة»[95].

تعد النظرة القائلة: إن الجمهور أكثر غباء من أن يستطيع استيعاب المثل السامية والمعقدة لليبراليين الأميركيين عن إحساس عميق بالازدراء تجاه البشر. إضافة إلى ذلك، فإنها تحيل المسؤولية عن الاعتلال المعاصر للحياة السياسية إلى الناخب غير المثقف دون أي تقويم نقدي. إن الإدانة المباشرة والصريحة للقدرات العقلية للناس، التي أطلقها النشطاء آنفاً، حالة نادرة في ثقافة تدعي ظاهرياً أنها معادية للنخبوية؛ إذ يتم في العادة التعبير عن مثل هذا الازدراء عبر التلميحات والغمز واللمز مثل «قارئ الديلي ميل،» و«رجل العربة البيضاء»، و«قراء الصحف الصفراء»، و«رجال الرمل والحصى» و«نساء وورستر».

في الولايات المتحدة، يتم التأكيد على التعالي الأخلاقي لمناهضي النخبوية عبر تعابير مثل «آباء فاسكار»، و«فتيات الوادي»، و«جو المرح»، و«ذي الرقبة الحمراء»، و«الرؤوس الموافقة،» و«متجنبي السلطة». إلاّ أن أفكار نخبة اليوم الثقافية عن الناس تتضح بجلاء أكبر عبر موقفها من التعليم العالي، والثقافة، والعناصر الأخرى التي تستهدفها سياستها التشميلية، وهذا ما سيكون موضوع الفصول الآتية.